إشكالية جباية العملات المشفرة (البتكوين نموذجا) – دراسة حالة بعض الدول الأنجلوساكسونية-

The problematic of taxing cryptocurrencies (Bitcoin as a model) - the case of some Anglo-Saxon countries-

سومية تومي[1]*، شيماء بونعاس[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-الطارف-، الجزائر، stoumi79@yahoo.fr

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-الطارف-، الجزائر، chaimafinance@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/07 تاريخ القبول: 2021/11/19 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المعالجة الجبائية للعملات المشفرة خاصة البتكوين، لما تطرحه هذه الأخيرة من تحديات كبيرة على اقتصاديات الدول خاصة في ظل الارتفاع الكبير وغير المسبوق لقيمة هذه العملات مقابل الدولار واليورو، مما دفع بالدول التي تعترف بها كأصول وممتلكات بفرض إجراءات جبائية من شأنها إخضاع مستخدمي العملات المشفرة والمستثمرين فيها للالتزام بها من خلال فرض عقوبات على المخالفين، ونظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب الجهة الاشرافية واللامركزية جعلت من عملية فرض ضريبة البتكوين والعملات المشفرة تحديا كبيرا خاصة في عملية تحصيلها بسبب المضاربة العالية في هذا النوع من العملات.

كلمات مفتاحية: عملات مشفرة؛ بتكوين؛ ضريبة البتكوين؛ دول أنجلوساكسونية.

Abstract: *The study aimed to shed light on the tax treatment of cryptocurrencies, especially bitcoin, because of the great challenges posed by the latter to the economies of countries, especially in light of the large and unprecedented rise in the value of these currencies against the dollar and the euro, which prompted countries that recognize them as assets and property to impose tax measures that would subject cryptocurrency users and investors to compliance with them by imposing sanctions on violators, and due to the nature of the study we relied on the descriptive approach, the analytical approach and the case study approach.*

the study concluded that The absence of supervisory and decentralized has made the process of imposing tax on bitcoin and cryptocurrencies a

major challenge, especially in the process of collecting them due to high speculation in this type of currency.
Keywords: *cryptocurrencies; bitcoin; bitcoin tax; Anglo-Saxon countries.*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تمكنت العملات المشفرة من أخذ مكانها في الاقتصاد العالمي، والتي عملت على تغيير ملامحه خاصة في ظل أزمة كوفيد-19، حيث أصبحت تعتبر وسيلة رقمية للتبادل تسمح بالقيام بتحويلات غير مكلفة تقريبا بين العملاء عبر شبكة الانترنت، وذلك استنادا إلى مبادئ التشفير التي تسمح بأداء المعاملات الاقتصادية الآمنة واللامركزية والموزعة، كما يعتبر البتكوين أشهر عملة مشفرة والأكثر تداولا منذ إنشائه في سنة 2009، خاصة وأن قيمته تجاوزت سقف 60.000 دولار أمريكي خلال شهر أفريل لسنة 2021 بسبب المضاربة والتقلبات العالية، إلا أن السرية في المعاملات التي تتم بين مستخدميها شكلت تحديا للإدارات الجبائية في الدول التي سمحت بتداولها والاستثمار فيها، حول كيفية إخضاع المداخيل والأرباح الكبيرة المحققة من الاستثمار فيها إلى الضريبة وذلك في ظل غياب معيار قانوني يحكمها.

الإشكالية: كيف يمكن القيام بعملية التحصيل الجبائي على تداول العملات المشفرة في الدول الداعمة للاستثمار فيها؟

أهداف الدراسة:

- بيان واقع البتكوين والعملات المشفرة من حيث النشأة والتطور والمزايا والسلبيات؛
- بيان دور الإدارات الجبائية في فرض الضريبة على البتكوين والعملات المشفرة وكيفيات جبايتها، من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، أستراليا؛

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، من خلال عرض وتوظيف مختلف التعاريف والمفاهيم وسرد الأفكار المتعلقة بالعملات المشفرة وخاصة البتكوين، وتحليل البيانات المتعلقة بها وكيفيات فرض الضريبة عليها في بعض الدول الأنجلوساكسونية، ومنهج دراسة الحالة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: التقلبات العالية في البتكوين والعملات المشفرة الأخرى بسبب المضاربة تجعل منها ملجأ للتهرب الجبائي وعدم امتثال مستخدميها والمستثمرين فيها بالتزاماتهم الضريبية تجاه الإدارات الجبائية.

الفرضية 02: يطرح تصنيف البتكوين والعملات المشفرة ضمن الأصول المشفرة تحديا كبيرا للإدارة الجبائية بسبب صعوبة تقييم هذه الأصول، ومن جهة أخرى بسبب غياب الجهة الاشرافية واللامركزية التي تتمتع بها.

2. ماهية العملات المشفرة

مصطلح العملات المشفرة هو مصطلح معاصر، حيث أنها تسمى أيضا النقود الافتراضية أو النقود الالكترونية أو العملات الالكترونية، وهذا النوع من العملات ليس له أي وجود مادي مثل الأوراق النقدية والنقود المعدنية، وإنما يتاح فقط في العالم الافتراضي على شكل رقمي، فهي عملات الكترونية بشكل كامل تتداول عبر الانترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، حيث تجاوز عددها 1.600 عملة مشفرة أبرزها البتكوين.

1.2 تعريف العملات المشفرة:

قد تم تعريف العملة المشفرة في سنة 2012 من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها: «نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورون، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين».

وقد عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2013 بإيجاز أكثر على أنها: «وسيلة للتبادل تعل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية». (ليل، 2019، صفحة 06)

يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك. (علي، 2019، صفحة 72)

وقد عرفها قانون المالية الجزائري على أن: العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو البطاقة البنكية. (قانون المالية لسنة 2018، 2017، صفحة 54)

2.2 نشأة العملات المشفرة

بدأ التفكير في خلق عملة وهمية (افتراضية) منذ عام 2007 من قبل مبرمج مجهول الهوية يعرف باسم **ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto)**، وقام **ناكاموتو** في عام 2008 بنشر ورقة بحث ذكر فيها فكرة استخدام عملة رقمية وصفها بأنها نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط بينك وبين التاجر لنقل المال، إن طرح الفكرة كان محاولة من ناكاموتو لخلق عملة غير خاضعة للرقابة والهدف من ذلك تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشاكل النظام النقدي التقليدي من جهة ولمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال خاصة على الشبكة الافتراضية من جهة أخرى.

وفي عام 2009 قام ناكاموتو بطرح عملة الـــ: **Bitcoin** وذلك من خلال إصدار برنامج حاسوبي بموجب ترخيص من**MIT**، وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحتة، فلا يمكن للشخص الذهاب إلى الصراف الآلي لصرف أو إيداع البتكوين، وإنما هو مخزن في محافظ على الانترنت ويتم الوصول إليها عن طريق أجهزة الحاسوب الآلي (علي، 2019، صفحة 72)، ويوضح الشكل 01 بعض أنواع العملات المشفرة المتداولة:

ووفقا لموقع **CoinMarketCap**، تجاوز سقف سوق العملات المشفرة سقف 2 تريليون دولار أمريكي اعتبارا من 15 أفريل 2021، حيث يشكل البتكوين أكبر عملة مشفرة بقيمة 1.172 مليار دولار، تليها **Ethereum** بقيمة 283 مليار دولار ما يعادل 13% من القيمة الإجمالية للعملات المشفرة، أما أصغر اللاعبين في سوق العملات المشفرة هو **Binance Coin** بقيمة 85 مليار دولار أمريكي) و**XRP** بقيمة 78 مليار دولار أمريكي، وقد شهدت كل هذه العملات زيادة كبيرة في قيمتها على مدى الأشهر الستة الماضية، وهي الآن تساوي 06 إلى 07 أضعاف قيمتها في شهر أكتوبر.

الشكل (01): 2021 سنة العملات المشفرة

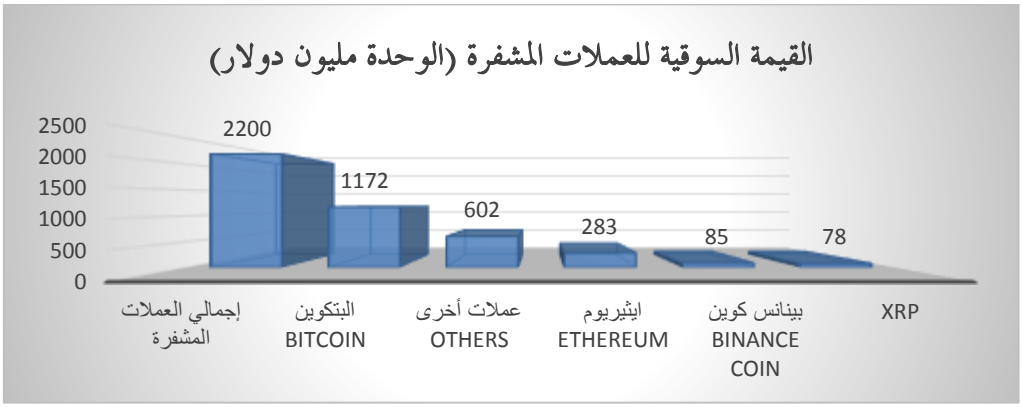

Source: Katharina Buchholz, Tow Trillion Dollars Worth of cryptocurrency, April 15, 2021, http://www.statista.com/chart/23160/biggest-crypto-currency-market-caps/ 15-04-2021, visitez le: 16/04/2021

3.2 مزايا وسلبيات العملات المشفرة:

أ– مصادر قوة العملات المشفرة وأسباب رواجها (مميزاتها): تكمن قوة هذه العملات في مجموعة خصائص روج لها وجعلتها محطا للأنظار كما يلي:

- **إمكانتيها نقل القيم بطريقة سريعة وآمنة:** وسهلة مقارنة بما هو متاح حاليا في المؤسسات المالية.
- **التخلص من قيود مركزية ناظمة ومقننة لعمليات تداول الأموال**، بما يعطي حرية أكبر في تحركات النقد حول العالم بغض النظر عن شرعية وأهداف هذه التحركات، ودون الالتزام بقوانين متعددة الجهات ضابطة لهذا النشاط.
- **التخلص من رسوم التحويل المرتفعة وشروطها القانونية والإجرائية**، والتي تغلب عليها صفة الرأسمالية، وجعل ذلك لصالح المبرمجين والمنقبين الذين يحافظون على استقرار الشبكة المالية عن طريق مسائل التعدين والمصادقة على العمليات التحويلية.
- **الانتفاع والاسترباح بتزايد قيمتها مع الوقت**، نظرا لثبات عرضها النقدي، ففي حالات الإقبال عليها ترتفع قيمتها، وبالإعراض المؤقت عنها تنخفض قيمتها، ونظرا لأن الإقبال العالمي بشكل عام يتجه

نحو التزايد، يدخل فيها المتبايعون بغرض الاستثمار وجني الأرباح. (أحمد و أحمد سفيان، 2018، صفحة 242)

- **سلبيات العملات المشفرة:** تكمن سلبيات العملة المشفرة في بعض أهم مميزاتها وخصائصها، كما قد يصاحب استخدامها بعض المخاطر كالآتي:

- **سرية العملة وتشفيرها:** فالسرية والخصوصية تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة.
- **صعوبة التعدين:** بواسطة المستخدم العادي نظرا لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين.
- **سعر العملة:** يشكل سعر العملات الافتراضية وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها، ومن جهة أخرى فإن السعر المتذبذب للعملة (بسبب المراهنات) يشجع المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم الكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثر سلبا في قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الارتفاع، ما قد يتسبب بخسارة المستخدمين لأموالهم دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض.
- **القرصنة:** نظرا لأن العملة الافتراضية عملة رقمية، ومخزنة ضمن محفظة رقمية، فإنها عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة.
- **التهرب الجبائي:** من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الافتراضية نظرا لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الانترنت، كما يمكن أن تتم عمليات شراء وبيع وتحقيق خسائر وهمية.
- **الجهة الإشرافية:** نظرا لعدم خضوع هذه العملات لمراقبة السلطات المالية أو النقدية في أية دولة، كما أنها لم تصدر من أي بنك مركزي أو مؤسسة دولية رسمية، فهي تفتقر إلى الحماية القانونية، وتعرض المتداولين لخسائر لا يمكن تعويضها.

- **مخالفة القوانين:** لأنها تسهل عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ووسيلة تهريب الأموال إلى الخارج. (الباحوث، 2017، الصفحات 33-37)

3. عملة البتكوين (Bitcoin):

يعتبر البتكوين أهم العملات المشفرة والأكثر تداولا على المستوى الدولي، ونظرا لكونها عملة افتراضية يتم تداولها عبر الانترنت وتحيط التعاملات بها السرية، أدى ذلك إلى انقسام دول العالم بين مؤيد لها ومعارض واعتبارها ملجأ لمختلف العمليات المشبوهة كالتهرب الجبائي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.3 مفهوم البتكوين:

تجميع لمفاهيم وتكنولوجيات تشكل القواعد الأساسية للنقود الرقمية (**Digital Money**) في نظام بيئي-اقتصادي (**Ecosystem**)، فهي وحدات عملة (**Currency**) سميت بـــ «البيت كوين»، وتستعمل لتخزين ونقل القيمة بين المتعاملين في شبكة «بيت كوين»، ويمكن شراء «البيت كوين» أو بيعها واستبدالها بعملات أخرى في بورصات العملات المتخصصة، والبيت كوين بمفهومها الحقيقي هي الشكل المثالي للنقود في الانترنت لأنها سريعة وآمنة وبلا حدود. (أمين، 2017، صفحة 42)

البتكوين عملة رقمية افتراضية مشفرة لا مركزية تعتمد نظام الند- للند (**Peer to Peer**) وتقوم على تقنية سلسلة الكتل (**Blockchain**)، وتدار عن طريق برنامج ذاتي التشغيل (**Open Software Source**)، ولها عرض نقدي مستقبلي محدود يبلغ 21 مليون وحدة بتكوين، وتهدف وفق القائمين عليها إلى تغيير النظام المالي العالمي تغييرا جذريا مثلما غير الويب أساليب التواصل والنشر. (أحمد، أحمد سفيان، و سهيل، الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البتكوين نموذجا، 2018، صفحة 103)

ويوضح الشكل 02 تطور أسعار عملة البتكوين للفترة الممتدة من 16 أوت 2010 إلى 30 جوان 2021، حيث نجد أنه في: **2017-12-12** بلغ سعر البتكون **19.167 دولار** ثم انخفض إلى **3.201 دولار** في **2018-12-18**، أما في سنة 2021 وفي ظل جائحة كوفيد-19 تعتبر س هذه

السنة هي سنة العملات المشفرة حيث بلغ البتكوين أعلى مستوى له على الاطلاق ليبلغ قيمة 63.347 **دولار** في 2021-04-16 لينخفض مرة أخرى في **30 ماي** من نفس السنة ليصل إلى 34.536 **دولار**، حيث أن هذا الانخفاض ليس الأول ولكنه الأكثر دراماتيكية في تاريخ العملة المشفرة.

الشكل (02): تطور أسعار البتكوين للفترة 16 أوت 2010 إلى 30 جوان 2021 (الوحدة $)

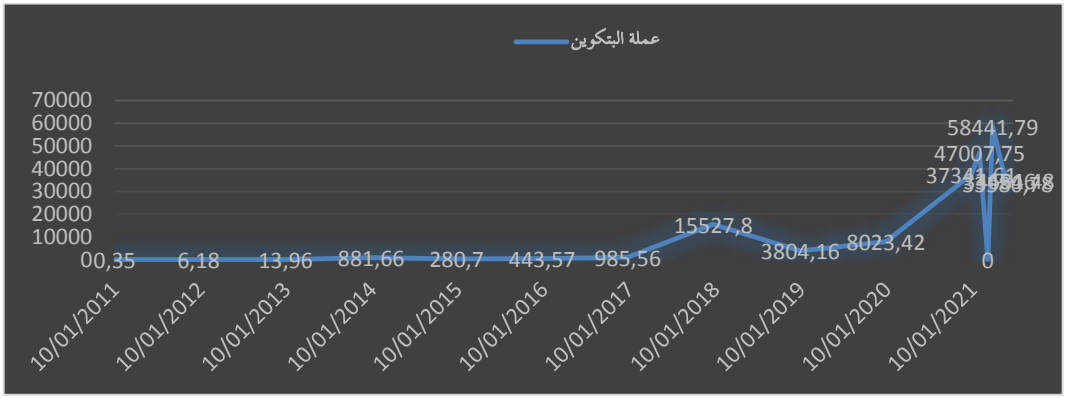

Source: http://www.buybitcoinworldwide.com/fr/cours-bitcoin/

2.3 تقنية البلوكتشاين (Block Chain)

تعرف سلاسل الكتل على أنها قاعدة بيانات موزعة تحافظ باستمرار على قاعدة متزايدة من سجلات البيانات ضد التلاعب أو التعديل حتى من جانب المشغلين من مخزني البيانات في العقد، فيمكن اعتبار سلسلة الكتل كدفتر عام لجميع المعاملات التي يتم تنفيذها، فهي تتزايد باستمرار ككتلة كاملة يتم إضافتها للكتل السابقة المكونة للسلسلة والأهم من ذلك أن الكتل يتم إضافتها للسلسلة بشكل خطي في تسلسل زمني، حيث يحصل كل معدن على نسخة من سلسلة الكتل عند انضمامه للشبكة، وتتضمن سلسلة الكتل المعلومات الكاملة والدقيقة عن الأرصدة الصحيحة بدءا من كتلة البتكوين حتى الكتلة النهائية للسلسلة. (الحسن، 2020، صفحة 91)

ويظهر الشكل 03 نتائج دراسة أجرتها **Deloitte** في أفريل 2018 من بين 1053 مديرا تنفيذيا للشركات التي تعمل بتقنية **Blockchain** حول العالم، وتبين أن 53% من الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية تعمل حاليا على تطبيقات سلسلة التوريد، أي إدارة تجارة المواد الخام

والمعلومات المرتبطة بها، حيث تعتبر التطبيق المفضل للشركات التي تعمل على **Blockchain** في 2018، العملات المشفرة فهي تستخدم التقنية بنسبة 40٪.**(Gaudaut, 2018)**

الشكل (03): استخدامات تقنية البلوكتشاين في التجارة الدولية (دراسة استقصائية لسنة 2018)

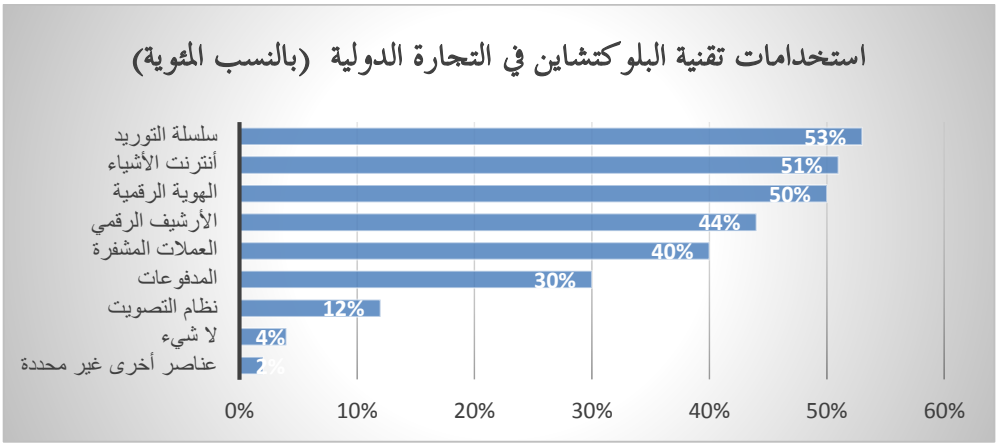

Source: Tristan Gaudaut, La Blockchain au service du commerce international-Application de Blockchain-, 20 Septembre 2018, sur le site: http://fr.statista.com/infographie/15533/application-technologie-blockchain/ visitez le: 30 Mai 2021

3.3 الدول التي تحظر استخدام البتكوين:

على الرغم من ازدياد القبول الدولي للتعامل بالنقود المشفرة، فقد انقسم العالم بين مؤيد لها و معارض، بل إن بعضها اعتبر التعامل بها مخالفا للأنظمة ويعاقب عليها، كما أن هناك دولا أخرى حذرت مواطنيها من التعامل بها، وذلك نظرا لعدم وجود ضوابط عليها (من الند إلى الند)، وتداولها بشكل مجهول إلى حد كبير في غياب إشراف الحكومات عليها، وهو ما يقلق الجهات الرسمية في أنحاء العالم بشكل كبير. (الباحوث، 2017، صفحة 42) وفي الجدول 01 نتطرق إلى بعض الدول التي تحظر استخدام عملة البتكوين وتداولها:

الجدول (01): بعض الدول التي تحظر استخدام وتداول البتكوين

الدولة	جهة التشريع التي أقرت بحظر تداول البتكوين والعملات والمشفرة
1- بعض الدول العربية:	
الجزائر	قامت **الحكومة الجزائرية** بحظر استخدام العملات المشفرة (الافتراضية)، حيث نصت المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 على أنه: «يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها»، كما أشارت إلى أن كل من يقوم بمخالفة هذا الحكم واستخدامها وتداولها ستقع عليه العقوبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.
مصر	أصدرت **دار الإفتاء المصرية** فتوى مفادها أنه لا يجوز شرعا تداول عملة البتكوين الالكترونية والتعامل بها، وأوصت بمنع الاشتراك فيها لعدم اعتبارها وسيطا مقبولا للتبادل.
لبنان	حذر **مصرف لبنان المركزي** في تعميم موجه إلى المصارف والمؤسسات المالية والصرافة والوساطة المالية والجمهور في سنة 2014، من شراء أو حيازة أو استعمال النقود الالكترونية. وجاء في تبرير التعميم: بالإشارة إلى القرار الأساسي رقم 7548 تاريخ 2000/03/30 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية لاسيما المادة 3 منه التي تحظر إصدار النقود الالكترونية **electronic money** من أي مكان والتعامل بها بأي شكل من الأشكال.
الأردن	أصدر **البنك الأردني المركزي** بيانا رسميا، محذرا فيه المواطنين من تجريب العملة الرقمية التي تفتقد الدعم من أي مؤسسة مالية في العالم.
2- بعض الدول الغربية:	
روسيا	تحذير **البنك المركزي الروسي** من التعامل بالبتكوين، كونها لا تصدر عن جهة قانونيا تكلفها، وبسبب اعتمادها على المراهنات السعرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من قيمتها، إضافة لاستخدامها في تعاملات مشبوهة، مثل غسيل الأموال وغيرها.
الصين	اتخذت الصين موقفا حذرا من العملة الافتراضية منذ ظهورها، ثم أصدر **بنك الشعب المركزي الصيني** أمرا منع بموجبه البنوك والمؤسسات المالية الصينية من التعامل بعملة البتكوين، كما قامت الحكومة الصينية بحظر استخدام منصات تبادل العملات المشفرة، والقضاء على تجارة العملة المشفرة المحلية.
إيسلندا	تمارس إيسلندا ضوابط صارمة على رأس المال كجزء من سياستها النقدية المعتمدة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008، وتسعى إلى حماية تدفق العملة الايسلندية من البلاد، تحت الذريعة نفسها يتم حظر تداول بتكوين في إيسلندا بمبرر أنها غير متوافقة مع قانون الصرف الأجنبية.
فيتنام	صرح **البنك المركزي الفيتنامي** في بيان له: «إن المعاملات بالعملة الالكترونية مجهولة بشكل كبير، لذا يمكن أن تصبح تلك العملة أداة لتنفيذ جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات والتهرب من الضرائب

	والدفع غير القانوني»، وحظر البيان على مؤسسات الائتمان التعامل بتلك العملة، وحذر المواطنين من الاستثمار فيها.
الاكوادور	تم حظر البتكوين وغيرها من العملات الافتراضية في الاكوادور بأغلبية الأصوات في **الجمعية الوطنية (البرلمان).**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- قانون رقم 17-11 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 ديسمبر 2017، السنة الرابعة والخمسون، العدد 76، ص 54.

- مايا نادر، (07 مارس 2018)، العملات الافتراضية: تداولات قانونية مستقبلية أم فقاعة اقتصادية، مجلة الاعمار والاقتصاد، العدد 339، لبنان، ص ص 10-11.

- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، (يناير 2017)، النقود الافتراضية مفهومها وأنوعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، ص ص 44-45.

- أحمد هشام قاسم النجار، (2019)، العملات الافتراضية المشفرة دراسات اقتصادية شرعية محاسبية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 135.

ويوضح الشكل (05) أكبر عملية اختراق حدثت منذ سنة 2018، عندما تمت سرقة 547 مليون دولار أمريكي من العملات المشفرة من طرف **Coinchek**، وقد قامت **PolyNetwork** مؤخرا بسرقة 611 مليون دولار، في حين أنه سنويا تتم عمليات السرقة الرقمية بقيمة تقدر ببعض الملايين أو عشرات الملايين من الدولارات، كما أنه إذا تم اعتبار أن تقنية **Blockchain** لا تخطئ فإن نقاط الضعف مازالت على مستوى منصات التبادل التي لا يتردد المقرصنون في استغلالها.

الشكل (04): أكبر عمليات السرقة الرقمية للعملات المشفرة (2014-2021)

(الوحدة مليون دولار)

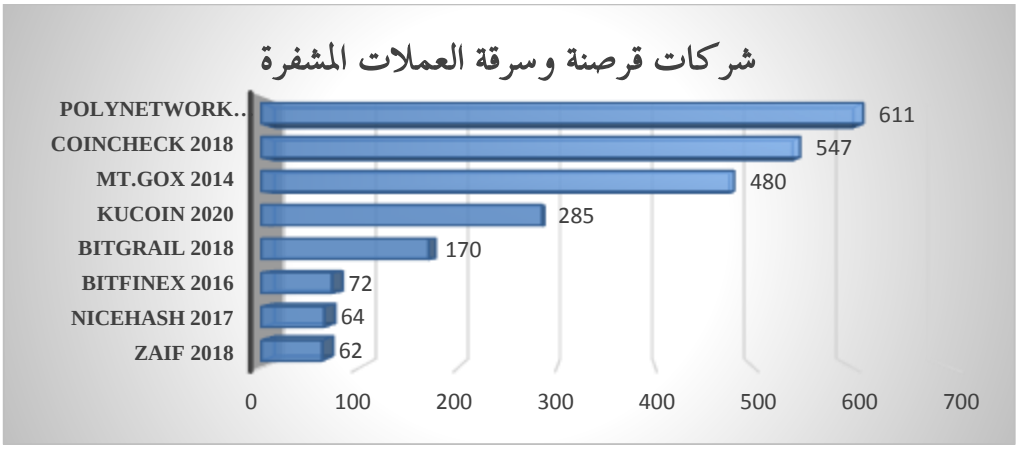

Source: Tristan Gaudiaut, Les plus gros braquages de cryptomonnaies, 13 Aout 2021, http://fr.statista.com/statistiques/12711/plus-gros-vols-de-cryptomonnaies/ , visitez le: 13 aout 2021.

4. ضريبة البتكوين وتطبيقاتها في بعض الدول الأنجلوساكسونية:

إن الاعتراف بالعملات المشفرة وخاصة البتكوين كأصول وممتلكات يطرح إشكالية كبيرة للإدارات الجبائية في فرض الضريبة عليها وتحصيلها، بسبب سرية التعاملات والطبيعة اللامركزية التي تتمتع بها وغياب الجهة القانونية للرقابة عليها، مما يشكل ذلك تحديا كبيرا للدول على دفع مستخدميها إلى الاعتراف بأرباحهم وتسوية التزاماتهم الجبائية، وفي هذا الإطار ستنطرق إلى بعض الدول الأنجلوساكسونية التي وضعت دليلا لكيفيات التصريح بأرباح البتكوين والعملات المشفرة الأخرى وأسس إخضاعها للضريبة.

1.4 الإشكالية التي تطرحها ضريبة البتكوين:

من المعروف عن العملات المشفرة انخفاض الرسوم على التحويلات، حيث لاقى ذلك ترحيبا كبيرا لدى العديد من الأفراد والشركات التي تتعامل بشكل مستمر بأنواع متعددة من نقل الأموال في الداخل والخارج، وهذا ما يعطي البتكوين صفة القبول والترحيب لدى فئات المستفيدين وهم كثر، حيث إن التكلفة هي من أهم ما ينظر له في أسواق التجارة.

وقد تم انتقاد مسألة الضرائب والرسوم كونها لا تتوقف عند كلفة أو خدمة زهيدة الثمن فقط، فكثير من الشركات تلجا إلى الحيل والخداع أو أي وسيلة تمكنها من التهرب الجبائي بسبب المبالغ الضخمة التي تدفعها مقابل الضرائب المفروضة عليها في بعض الأحيان، لذلك سيجدون في البتكوين أرضا خصبة لتحقيق أطماعهم المادية، مما يؤدي إلى إضعاف نظام الرقابة والسيطرة الجبائية للدولة، كونها لا مركزية، ولا يستطيع أحد تحديد جهة المرسل ووجهة المال وشخصية المستقبل، إضافة إلى تسهيل طرق الدفع للتجارة الممنوعة وعمليات غسيل الأموال والأسواق السوداء. (النجار، 2019، صفحة 70)

ولقد منحت محكمة العدل الأوروبية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر 2015، وذلك عندما حكمت باعتبار البتكوين عملة تقابل السلعة، وبالتالي فهي معفاة من ضرائب الرسم على القيمة المضافة عندما يبادل الأفراد اليورو مقابل البتكوين (الباحوث، 2017، صفحة 38)، كما يوجد العديد من الدول التي تسمح بتداول عملة البتكوين وتفرض عليها ضريبة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، أستراليا، كندا، إيرلندا، سويسرا، ألمانيا، فرنسا، السويد، النمسا.....الخ.

2.4 النظام الجبائي المطبق على ضريبة البتكوين في بعض الدول الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية-المملكة المتحدة-أستراليا-):

من خلال الجدول (02) نوضح الإطار الجبائي القانوني الذي قامت بسنه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وأستراليا، لكيفيات وإجراءات جباية العملات المشفرة كما يلي:

الجدول (02): النظام الجبائي المطبق في- الولايات المتحدة الأمريكية-المملكة المتحدة-أستراليا- لتحصيل ضريبة البتكوين والعملات المشفرة الأخرى

الدولة	المـــــضـــــمـــون
	1- مفهـــــــــوم العملات المشفرة:
الولايات المتحدة الأمريكية	تتعامل إدارة الدخل الداخلي (**IRS**) الأمريكية مع البتكوين وغيرها من العملات المشفرة كممتلكات، مثل: الأسهم، السندات والعقارات، حيث يتم الحصول على أرباح رأسمالية وخسائر رأسمالية عند بيع البتكوين أو تداولها (المتاجرة بها) أو التخلص منه بأي طريقة أخرى.
المملكة المتحدة	العملة المشفرة يشار إليها أيضا باسم "الرموز المميزة **Token**" أو "الأصول المشفرة": هي تمثيلات رقمية مؤمنة تشفيريا للقيمة أو الحقوق التعاقدية التي يمكن أن تكون: منقولة، مخزنة أو تداولها الكترونيا، وهناك أنواع مختلفة من الأصول المشفرة التعمل بطرق مختلفة، تتمثل في: تبادل الرموز، رموز المنفعة، رموز الأمان، عملات مستقرة.
أستراليا	يستخدم مصطلح العملة المشفرة (الذي يشير إلى عملة البتكوين أو العملات الرقمية الأخرى) بشكل عام لوصف أصل رقمي يتم فيه استخدام تقنيات التشفير لتنظيم إنشاء وحدات إضافية والتحقق من المعاملات على **blockchain**، حيث تعمل العملة المشفرة بشكل عام بشكل مستقل عن البنك المركزي أو السلطة المركزية أو الحكومة.
	2- طريقة حساب أرباح/خسائر تداول العملات المشفرة
الو.م.أ	**الربح/الخسارة = القيمة السوقية العادلة – أساس التكلفة**
المملكة المتحدة	* **القيمة السوقية العادلة (Fair Market Value):** عبارة عن سعر السوق للعملة المشفرة في الوقت الذي يتم فيه ببيعها أو تداولها أو التخلص منها.
أستراليا	*** أساس التكلفة (Basis Cost):** يشير إلى المبلغ الذي تنفقه للحصول على العملة المشفرة
	3- طريقة حساب أساس التكلفة:
الو.م.أ	يتم استخدام طريقة **FIFO**
المملكة المتحدة	**طريقة المحاسبة المجمعة المشتركة shared pooled accounting method:** من خلال هذه الطريقة يتم حساب متوسط جميع التكاليف التي تم تحملها للحصول على العملة المشفرة، وثم يتم أخذ هذه المتوسطات للتوصل إلى أساس التكلفة لكل عملة.
أستراليا	يتم حساب أساس التكلفة من خلال اعتماد أحد هذه الطرق المحاسبية الثلاثة (**FIFO, LIFO,** HIFO: Highest-In, First-Out) والتي تقدم فوائد مختلفة.
	4- الحـــــــــــــــــــــــــــــدث المنشئ لضريبة العملات المشفرة:

الولايات المتحدة الأمريكية	الأرباح الرأسمالية التي يتم التصريح بها من بيع أو تداول (المتاجرة) أو التخلص من البتكوين هو شكل من أشكال الدخل الخاضع للضريبة، في حين أن خسائر رأس المال تقلل من المسؤولية الجبائية. وقد حددت إدارة الضرائب الأميركية **IRS** الأحداث الخاضعة للضريبة داخل عالم البتكوين والعملات المشفرة الأخرى كالآتي: • تداول البتكوين مقابل العملات الورقية مثل الدولار الأمريكي؛ • تداول البتكوين مقابل عملة مشفرة أخرى؛ • إنفاق البيتكوين على سلعة أو خدمة؛ • كسب البيتكوين كدخل (التعدين، الرهان، الخ). أما الأحداث التي لا تؤدي إلى خضوع البتكوين للضريبة، فتتمثل في: • تحويل البتكوين من محفظة إلى أخرى (أنت لا تتخلص منها، ببساطة تنتقل)؛ • شراء البتكوين بالدولار الأمريكي أو أي عملة ورقية أخرى.
المملكة المتحدة	• تعتمد المعالجة الجبائية لجميع أنواع الرموز المميزة على طبيعة الرمز المميز واستخدامه وليس تعريف الرمز المميز. • من جهة أخرى فإن الاستثمار في العملات الرقمية يشبه إلى حد كبير الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات، مما يشير إلى أن عملية التخلص من العملات المشفرة تطبق عليها نفس القواعد على الأرباح والخسائر الرأسمالية، ويشير مصطلح التخلص **'Disposal'** حسب **HMRC** إلى أن عمليات التخلص تشمل: ✓ بيع العملة المشفرة مقابل المال؛ ✓ تبادل العملات المشفرة لنوع مختلف من العملات المشفرة؛ ✓ استخدام العملة المشفرة للدفع مقابل السلع أو الخدمات؛ ✓ التخلي عن العملة المشفرة لشخص آخر. لذلك فأنت **" تتخلص"** رسميا من العملة المشفرة الخاص بك كلما قمت بتنفيذ أي من هذه السيناريوهات الأربعة، وكنت تخضع لضرائب أرباح رأس المال على أي مكاسب تدركها – على غرار ما إذا كنت تتخلص من الأسهم أو أشكال أخرى من الاستثمارات.

أستراليا	تحدث ضريبة أرباح رأس المال عند التخلص من العملة المشفرة من خلال بيعها أو مقايضتها بعملة مشفرة أخرى أو إهدائها أو استخدامها في عملية شراء، كما يفرض مكتب الضرائب الأسترالي **OTA** من مستخدمي العملات المشفرة الاحتفاظ بسجلات لكل حدث خاص بربح رأس المال لمدة 05 سنوات بعد وقوع الحدث. تخضع لضريبة أرباح رأس المال كل من المعاملات التالية: • تداول العملات المشفرة مقابل العملات الورقية؛ • تداولات العملات المشفرة مقابل المعاملات المشفرة؛ • العملات المشفرة كهدية: سواء كان ذلك من خلال منح العملة المشفرة كهدية، أو الحصول على عملة مشفرة كهدية؛ • التعدين كعمل تجاري أو التعدين كهواية (حيث يصبح خاضعا للضريبة عند التخلص منه)؛ • قروض العملات المشفرة؛ • تلقي العملة المشفرة كدخل؛ • بيع رمز مميز غير قاب للاستبدال (**NFT: Non-Fungible Token**) التي تم تعدينها؛ • الفائدة الناتجة عن إقراض العملات المشفرة أو المراهنة عليها؛ • مكافآت الإحالة: حيث تقدم العديد من تطبيقات التشفير الشائعة مكافآت إحالة للمستخدمين الجدد، حيث تعتبر هذه المكافآت دخلا عاديا على أساس القيمة السوقية العادلة للرموز وقت استلامها. إذا تم التعامل مع العملات الأجنبية أو العملات المشفرة قد تكون هناك أيضا عواقب ضريبية على معاملات الأشخاص/الشركات في البلد الأجنبي.
5- المعدلات الضريبية المفروضة على العملات المشفرة:	
الولايات المتحدة الأمريكية	• إذا تم الاحتفاظ باستثمار البتكوين أو عملات رقمية أخرى لمدة تقل عن 12 شهرا قبل التخلص منه، فسيتم فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل والتي هي نفس المعدلات التي تفرض على شريحة ضريبة الدخل الهامشية (الملحق 1). • وإذا تم الاحتفاظ بالبتكوين لمدة تزيد عن السنة (لأكثر من 12 شهرا)، فيتم فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل (الملحق 2). أما بالنسبة لعمليات تعدين البتكوين فإنه يتم تطبيق نفس المعدلات الضريبية المفروضة على البتكوين.
المملكة المتحدة	لا تدفع ضريبة أرباح رأس المال إلا إذا كانت الأرباح الإجمالية للسنة المالية (بعد خصم الخسائر) أعلى من المبلغ السنوي المعفى من الضريبة (كما هو موضح في الملحق 3). عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ الفعلي عن أرباح رأس المال، يمكن استخدام خدمة ضريبة الأرباح الرأسمالية في، أو تقديم تقرير سنوي من خلال تصريح جبائيي للتقييم الذاتي، بمجرد الإبلاغ عن أي من هذه الوسائل، سترسل **HMRC** رسالة/بريد الكتروني مع رقم مرجعي للدفع مع توجيهات حول كيفية الدفع.

أستراليا	• تطبق ضرائب الدخل على البتكوين والعملات المشفرة التي تم الحصول عليها من خلال وظيفة أو التعدين أو الرهان أو أي وسيلة أخرى، ويتم فرض ضريبة الدخل على القيمة السوقية العادلة للعملات المشفرة. • يعتمد مبلغ الضريبة الذي يدفع على دخل البتكوين والعملة المشفرة على مستويات دخل المقيمين خلال السنة المالية الجارية. (الملحق 4). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين الذين يحتفظون بعملاتهم المشفرة لأكثر من 12 شهرا تطبيق خصم أرباح رأس المال على المدى الطويل بنسبة 50٪.
6- عقـــــوبـــــة عـــــدم دفـــــــع ضـــــــــــرائب العملات المشفرة:	
الولايات المتحدة الأمريكية	يخضع الاحتيال الجبائي بما في ذلك التهرب من دفع ضريبة البتكوين لعدد من العقوبات، بما في ذلك الملاحقة الجنائية، والسجن لمدة خمس سنوات، إلى جانب غرامة مالية تصل إلى 250.000 دولار أمريكي. تجدر الإشارة إلى أن السلطات الأمريكية قامت بمصادرة نحو 27 مليون دولار من عملة البتكوين من جهاز حاسب آلي ينتمي إلى صاحب موقع طريق حرير (**Silk Road**) الإلكتروني، الذي يعد بمثابة سوق مزدهرة لتجارة المخدرات والأنشطة غير القانونية الكترونيا.
المملكة المتحدة	بموجب قواعد**HMRC**، يمكن أن يواجه دافعو الضرائب الذين لا يصرحون بأرباحهم إلى ضريبة أرباح رأس المال بنسبة 20٪ بالإضافة إلى أي فوائد وعقوبات تصل إلى 200٪ من أي ضرائب مستحقة، كما يمكن أن يواجه أولئك الذين يتبين أنهم تهربوا من الضريبة تهما جنائية وأحكاما بالسجن.
أستراليا	لم يتم الإشارة صراحة إلى العقوبات التي يتحملها الأشخاص أو الشركات في حالة تهربهم من دفع الضريبة، لكن تم الإشارة إلى أنه في حالة عدم تمكنهم من دفع ضرائبهم وكانوا يدينون بأقل من 100.000 دولار أسترالي لمكتب الضرائب الأسترالي **OTA** فإن هذا الأخير يقوم بإعداد خطة دفع لتسديد الفاتورة الجبائية على أقساط.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

– عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، النقود الافتراضية مفهومها وأنوعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، 2017، ص 44.

- David Kemmerer, (April 20, 2021), «The Complete 2021 Bictoin Tax Guide», http://cryptotrader.tax/blog/how-to-calculate-your-bitcoin-taxes-the-complete-guide, visitez le : 14/08/2021

- http://www.irs.gov/individuals/international-taxpayers/frequently-asked-quetions-on-virtual-currency-transactions

- David Kemmerer, (August 03, 2021), «UK Crypto Tax Guide 2021», http://cryptotrader.tax/blog/uk-crypto-tax-guide, visitez le : 14/08/2021

- http://www.gov.uk/hmrc-internal-manuals/crypto10100

- David Kemmerer, (August 12, 2021), «Australia Cryptocurrency Taxes: The Definitive Guide For 2021», http://cryptotrader.tax/blog/australia-cryptocurrency-taxes-guide, visitez le : 14/08/2021

- http://www.ato.gov.au/general/gen/tax-treatmant-of-crypto-currencies-in-australia---specifically-bitcoin/

5. خاتمة:

تبقى عملية الاعتراف بضريبة البتكوين والعملات المشفرة الأخرى تحديا كبيرا تواجهه مختلف اقتصاديات الدول بين معارض لها ومؤيد، كونها احتلت مكانة كبيرة جدا في الاقتصاد العالمي، وأثرت فيه بشكل حاد خاصة في ظل أزمة كوفيد-19، حيث شهدت مختلف العملات المشفرة وعلى رأسهم البتكوين ارتفاعا رهيبا في قيمتها مقابل الدولار واليورو، مما شجع الدول على اتخاذ إجراءات جبائية أخرى أكثر صرامة لفرض الضريبة عليها وتحصيلها وفرض العقوبات على المخالفين والمتهربين منها، وذلك بالتعاون مع بورصات العملات المشفرة للحصول على معلومات حول مستخدميها وتبادلها مع مختلف الدوائر الحكومية، خاصة بعد اعتراف بعض الدول بها على أنها أصول وملكية يترتب عنها أرباح وخسائر نتيجة لتداولها والاستثمار فيها، وبالتالي فهي تخضع لنفس الضرائب التي تخضع لها المداخيل والملكيات، كما هو مطبق في كل من: الو.م.أ، أستراليا، كندا، المملكة المتحدة.....الخ.

وهذه بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالآتي:

- إن غياب الجهة الاشرافية جعل هذه العملات تفتقر للقيادة المركزية القادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة، والقيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة التطورات التكنولوجية وتحديات السوق، والتدخل لمنع الصراع بين مستخدمي العملة، لذا فإن عدم إخضاع التعاملات المالية والتجارية التي تتم بالعملات المشفرة وخاصة البتكوين للرقابة الدولية، قد يحد من آفاقها المستقبلية بشكل كبير.
- لا تستند قيمة العملات المشفرة إلى أي أساس اقتصادي حقيقي على عكس الأسهم، ونتيجة لذلك يمكن لهذه القيمة أن تتحرك بسرعة كبيرة صعودا وهبوطا (لأعلى ولأسفل)، وعليه فإنها تواجه تقلبات عالية بسبب المضاربة التي تحكمها والتي ستشكل تحديا كبيرا للإدارات الجبائية في عملية تحصيلها وإخضاع الأرباح المترتبة عنها للضريبة، بسبب سرية التعاملات التي تساعد في التهرب من

تسوية الالتزامات الجبائية، مما سيشجع العديد من القطاعات التي تشكو من الضرائب إلى اللجوء إليها والتعامل بها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- العملات المشفرة هي شكل سريع التطور من الأصول المشفرة التي تفرض عددا من تحديات السياسة الجبائية، وتنشأ هذه الأخيرة عن عوامل مختلفة بسبب طبيعة هذه الأصول، والافتقار إلى السيطرة المركزية، وعدم الكشف عن الهوية، وصعوبات التقييم وخصائصها المختلطة (سواء من جانب الأدوات المالية و/أو من جانب الأصول غير الملموسة)، كما تنبع التحديات الأخرى من التطور السريع للتكنولوجيا الأساسية والعملات المشفرة في حد ذاتها، بما في ذلك الارتفاع الأخير في العملات المستقرة والعملات الرقمية للبنك المركزي، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

الاقتراحات والتوصيات:

إن فرض الضرائب على العملات المشفرة قد يدفع بصناع السياسات الجبائية على الأخذ بجملة من الاعتبارات عند تعزيز أطرهم القانونية والتنظيمية، وبالتالي تحسين الثقة بين الإدارات الجبائية والمكلفين بالضريبة، وفيما يلي جملة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بجباية العملات المشفرة:

- ✓ توفير توجيهات وأطر تشريعية واضحة ومحدثة بانتظام بشأن المعالجة الجبائية للأصول والعملات المشفرة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الاتساق في معالجة الأصول الأخرى وتظل على اطلاع بالمجالات الناشئة؛
- ✓ دعم عملية تحسين الامتثال الجبائي، من خلال وضع قواعد مبسطة بشأن التقييم وعتبات الإعفاء للصفقات الصغيرة والصفقات العرضية؛
- ✓ مواءمة المعالجة الجبائية للعملات المشفرة مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، خاصة فيما يتعلق باستخدام النقد والاعتبارات البيئية؛
- ✓ وضع وتطوير توجيهات جبائية مناسبة استجابة للتطورات التكنولوجية الناشئة، بما في ذلك العملات المستقرة والعملات الرقمية للبنك المركزي وإثبات الحصة والتمويل اللامركزي، والتي قد لا تكون الأطر القائمة حاليا مناسبة لها.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

النجار ,أ .ه .(2019) .*العملات الافتراضية المشفرة -دراسات اقتصادية شرعية محاسبية-* ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن .

المقالات:

أحمد ,م .م &.,أحمد سفيان ,ع .(2018) .التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية :البتكوين نموذجا .*مجلة بيت المشورة*.242 .p ,(08)

أحمد ,م .م .,أحمد سفيان ,ع &.,سهيل ,ب .(2018) .الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة :البتكوين نموذجا .*مجلة إسرا الدولية للمالية الاسلامية*.103 .p ,(01)

الباحوث ,ع .ا .(2017) .النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.37-33 .pp ,(01)*47* ,

الحسن ,م .ا .(2020) .أثر استخدام سلاسل الكتل على المراجعة الخارجية .*مجلة البحوث المالية والتجارية*.91 .p ,(01)*21* ,

أمين ,ع .(2017) .النقود الاسلامية الالكترونية المؤشرة .*مجلة بيت المشورة*.42 .p ,(06)

علي ,ش .ق .(2019) .أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية .*مجلة التنمية البشرية* ,(01)*05* , p. 72.

المداخلات:

ليل ,م .م .(2019) .حكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية .*مؤتمر العملات الافتراضية في الميزان* .(p. 06 .)الإمارات العربية المتحدة :جامعة الشارقة.

القوانين:

قانون المالية لسنة ,2017) .2018ديسمبر .54 ,*(76)* .(28الجزائر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المواقع الالكترونية:

Gaudaut, T. (2018, Septembre 20). *La Blockchain au service du commerce international - Application de Blockchain* -. Consulté le Mai 30, 2021, sur Statista/infographie: http://fr.statista.com/infographie/15533/application-tehnologie-blockchain/

7. ملاحق:

الملحق 1: ضريبة الأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل بما فيها أرباح العملات المشفرة (سنة 2020)

Rate	For Single Individuals, Taxable Income Over	For Married Individuals Filing Joint Returns, Taxable Income Over	For Heads of Households, Taxable Income Over
10%	$ 0	$ 0	$ 0
20%	$ 9,875	$ 19,750	$ 14,100
22%	$ 40,125	$ 80,250	$ 53,700
24%	$ 85,525	$ 171,050	$ 85,500
32%	$ 163,300	$ 326,600	$ 163,300
35%	$ 207,350	$ 414,700	$ 207,350
37%	$ 518,400	$ 622,050	$ 518,400

Source: http://www.irs.gov

الملحق 2: ضريبة الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل بما فيها أرباح العملات المشفرة (سنة 2020)

Rate	For Single Individuals, Taxable Gains Over	For Married Individuals Filing Joint Returns, Taxable Capital Gains Over	For Heads of Households, Taxable Capital Gains Over
0%	$ 0	$ 0	$ 0
15%	$ 40,000	$ 80,000	$ 53,600
20%	$ 441,450	$ 496,600	$ 469,050

Source: http://www.irs.gov

الملحق 3: الأرباح السنوية الإجمالية بما فيها أرباح العملات المشفرة المعفاة من الضريبة حسب القانون الجبائي للمملكة المتحدة

Customer groupe	2014 - 2015	2015 - 2016	2016 - 2017	2017 - 2018	2018 - 2019	2019 - 2020	2020 - 2021
Individiuals, personal representative-s and trustees for disabled people	£ 11,000	£ 11,000	£ 11,000	£ 11,300	£ 11,700	£ 12,000	£ 12,300
Other trustees	£ 5,500	£ 5,550	£ 5,550	£ 5,650	£ 5,850	£ 6,000	£ 6,150

Source: http://www.gov.uk/hmrc

الملحق 4: النسب الضريبية المفروضة على مداخيل المقيمين للفترة 2021-2022 بما فيها مداخيل العملات المشفرة حسب القانون الجبائي الأسترالي

Income thresholds	Rate	Tax payable on this income
0 - $ 10,200	0%	Nil
$ 10,201- $ 45,000	19%	19 cents for each $ 1 over $ 18,200
$ 45,001- $ 120,000	32,5%	$ 5,092 plus 32.5 cents for each $ 1 over $ 45,000
$ 120,001- $ 180, 000	37%	$ 29,467 plus 37 cents for each $ 1 over $ 120,000
$ 180,001 and over	45%	$ 51,667 plus 45 cents for each $ 1 over $ 180,000

Source: http://www.ato.gov.au/